تعليقات وتوصيات حول استراتيجية البنك الدولي المحدثة للهشاشة والصراع والعنف (2026-2030):

معالجة الفجوات التأسيسية وحساسية الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تحدد المسودة المقترحة "نحو استراتيجية محدثة للهشاشة والصراع والعنف" بشكل صحيح أن **الوظائف والعدالة والأمن** هي الركائز الحيوية للاستقرار. ومع ذلك، فمن الواضح أن التركيز الأساسي للاستراتيجية ينصب فقط على معالجة مشكلة ارتفاع معدلات الفقر في البلدان المتضررة من الهشاشة والصراع والعنف من خلال خلق فرص عمل يقودها القطاع الخاص. أما الركيزتان الأخريان، فيتم التعامل معهما فقط كعناصر يجب معالجتها لتمكين القطاع الخاص من خلق فرص العمل، وليس كركائز قائمة بذاتها يجب معالجتها لذاتها. والحقيقة هي أن **قضية الفقر لا يمكن معالجتها بمعزل عن سياق الهشاشة والصراع.** في سياقات الهشاشة والصراع تبرز الحاجة إلى استراتيجية تتجاوز النهج التقليدي لذلك، يجب أن تتبنى الاستراتيجية مؤشرات أداء رئيسية **تراعي حساسية الصراع**، بحيث لا تقتصر على قياس عدد الوظائف التي يتم خلقها فحسب، بل تمتد إلى قياس **مدى شمولية هذه الوظائف وإنصاف توزيعها** بين مختلف مكونات المجتمع، بما يضمن عدم تحول المكاسب الاقتصادية إلى مصدر لتغذية التوترات أو تعزيز الانقسامات القائمة. فالفرص الاقتصادية العادلة تُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، بينما يمكن أن تؤدي السياسات الاقتصادية المنحازة حتى لو كان ذلك بشكل غير مقصود إلى تفاقم مشاعر الإقصاء والظلم. لذلك، ينبغي أن تُصمم مؤشرات الأداء بطريقة تعكس مدى مساهمة التدخلات في تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، وفي بناء سلام مستدام قائم على المشاركة العادلة في الموارد والفرص، وكانت إحدى القضايا الرئيسية التي أثيرت في تقييم مجموعة التقييم المستقلة (IEG) للاستراتيجية الحالية هي الثغرات في ربط التشخيصات باتخاذ القرارات التشغيلية.[1] **ويجب أن تسمح الاستراتيجية الجديدة بالتكيف مع قضايا الهشاشة والصراع والعنف للمساعدة في معالجة دوافع الهشاشة والصراع بما يتجاوز مجرد تعزيز بيئة الأعمال المواتية للقطاع الخاص.**

كما أن التوجه نحو **اعتماد أنظمة تصنيف تنبؤية** للهشاشة والصراع يثير تساؤلات حول **الشفافية والمنهجية المستخدمة في هذه التصنيفات وآثارها السياسية**. فتصنيف الدول ضمن طيف الهشاشة قد يؤثر على تدفقات التمويل والاستثمار الدولي، الأمر الذي يتطلب ضمانات واضحة بشأن كيفية إنتاج هذه التصنيفات وإشراك الفاعلين المحليين في تفسيرها واستخدامها.

كما أن **ربط تخصيص الموارد بمدى استعداد الحكومات لتنفيذ إصلاحات** محددة قد يؤدي عملياً إلى تقليص الدعم في السياقات الأكثر هشاشة، حيث تكون القدرة المؤسسية والسياسية لتنفيذ الإصلاحات محدودة أصلاً. وينبغي أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار أن **تقليص التمويل في هذه الحالات قد يفاقم الأوضاع الاجتماعية والإنسانية بدلاً من تحفيز الإصلاح.**

تعاني الاستراتيجية من قصور في معالجة الركائز الهيكلية المرتبطة بتقديم الخدمات الحيوية (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، إلى جانب الإغفال الواضح لمسألة تعزيز القدرة المؤسسية المطلوبة لتفعيل هذه الركائز. وفي بيئات الهشاشة، مثل تلك السائدة في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غالباً ما يكون انهيار الخدمات الأساسية هو المحرك الأساسي للفقر والنزوح، وقد يكون حتى من العوامل المساهمة في الهشاشة والصراعات. إن الاستقرار يتطلب ما هو أكثر من مجرد تعبئة السوق؛ إنه يتطلب عقداً اجتماعياً فعالاً تصونه مؤسسات قادرة على تقديم الخدمات الأساسية.

علاوة على ذلك، فإن اعتماد الاستراتيجية على القطاع الخاص كمصدر رئيسي للوظائف يفترض وجود بيئة اقتصادية محايدة نادراً ما تتوفر في مناطق الصراع. وفي العديد من سياقات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غالباً ما يكون القطاع الخاص متحالفاً مع فصائل مشاركة بشكل مباشر في الصراع. لذا، **يجب أن تتضمن استراتيجية الهشاشة والصراع والعنف التزاماً قوياً بضمان وجود ضمانات أكثر صرامة لضمان التعامل على "مسافة متساوية" مع الجميع**. وبدون ذلك، تخاطر التدخلات بتمويل شبكات المحسوبية عن غير قصد أو تعزيز هياكل السلطة التي تغذي الأسباب الجذرية للصراع. كما أن مؤشرات النجاح المقترحة للاستراتيجية تقتصر ببساطة على عدد الوظائف التي يقودها القطاع الخاص دون مراعاة الآثار

[1] تقييم استراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف، 2020-25، نوفمبر 2025، مجموعة التقييم المستقلة
https://ieg.worldbankgroup.org/evaluations/evaluation-wbg-strategy-fragility-conflict-violence-2020-25

الإيجابية أو السلبية لهذه الوظائف على سياق الهشاشة والصراع القائم. **يجب أن تتبنى الاستراتيجية مؤشرات أداء رئيسية حساسة للصراع تقيس شمولية خلق فرص العمل عبر مختلف المكونات الاجتماعية لضمان أن المكاسب الاقتصادية لا تغذي المظالم عن غير قصد.**

وهناك شاغل آخر أبرزته مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، وهو أنه في حين أتاح التنفيذ عبر طرف ثالث (TPI) استمرار العمل بموجب السياسة التشغيلية 7.30 (المتعلقة بالتعامل مع الحكومات القائمة بحكم الأمر الواقع)، فإن الاعتماد على منفذي الطرف الثالث قد أعاق التنمية على المدى الطويل؛ نظرًا لأن هؤلاء المنفذين ليس لديهم الحافز لتسليم الموارد والمسؤوليات للجهات الوطنية الفاعلة. وقد فحصت دراسة حالة حديثة أجراها معهد دراسات التنمية مشاركة البنك الدولي، من خلال تنفيذ طرف ثالث، في برامج حماية اجتماعية مختلفة في اليمن[2]. كانت أحدث مشاركة من خلال منظمة اليونيسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) كطرف ثالث منفذ، حيث دخلت اليونيسف في شراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية (وهو جهة وطنية شبه حكومية) لإيصال المساعدات للسكان المحتاجين. ومع ذلك، "لم يكن لدى اليونيسف سوى دافع ضئيل لتسليم السيطرة المتزايدة على الموارد إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية". علاوة على ذلك، فإن الانقسام الأخير في الصندوق الاجتماعي للتنمية يسلط الضوء أيضاً على ضرورة تنويع الشركاء الوطنيين والاستثمار في بناء قدراتهم. و**يجب على مجموعة البنك الدولي مراجعة توجيهاتها المتعلقة بمشاركة أطراف ثالثة في التنفيذ والتحول نحو بناء قدرات مستدامة للمنظمات المحلية المستقلة لضمان استدامة ومرونة منصات تقديم الخدمات.**

أخيراً، في السياقات الهشة والمتشرذمة، لا يمكن تحقيق تدخلات حساسة للصراع دون شراكة حقيقية مع **منظمات المجتمع المدني المحلية**. فهذه المنظمات تمثل مرآة عاكسة لتنوع المجتمع، وتُعد جسراً أساسياً لضمان وصول التدخلات إلى جميع الفئات، بما في ذلك الأكثر تهميشاً وهشاشة. إن التعامل مع المجتمع المدني ليس مجرد خيار تقني، بل هو **ضرورة استراتيجية لضمان الملكية المحلية**، وتجنب الانحياز الظاهري أو الفعلي لأي طرف على حساب آخر. فالشراكات المدنية الشاملة تُسهم في بناء الثقة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان أن تكون التنمية عملية تشاركية تعكس تطلعات جميع المواطنين، لا مجرد تدخلات تقنية تفتقر إلى الجذور المجتمعية.

الموقعون:

1- Arab Watch Coalition
2- Building Foundation for Development, Yemen
3- مؤسسة عدن للفنون والعلوم، اليمن
4- Yemen Observatory for Human Rights
5- رابطة أمهات المختطفين، اليمن
6- مركز التنمية لجهة تانسيفت، المغرب
7- اتحاد الجمعيات والمؤسسات الإجتماعية الخيرية التنموية، اليمن
8- مؤسسة مظلة التنموية، اليمن
9- جمعية دبين للتنمية البيئية، الأردن
10- Arab Forum for the Rights of Persons with Disabilities
11- Studies and Economic Media Center, Yemen
12- Association Tunisienne de Droit de Développement
13- مؤسسة تعزيز النزاهة، اليمن
14- Lebanese Union of Persons with Physical Disabilities

[2] ليزر، ك. (2026) تمويل الحماية الاجتماعية في اليمن، دراسة حالة بحثية أساسية، برايتون: معهد دراسات التنمية. BASIC.2026.003/10.19088

15- منظمة شؤون المرأة والطفل، العراق
16- جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية بشفشاون، المغرب
17- الجمعية التونسية للحوكمة المحلية، تونس
18- Phenix Center, Jordan
19- فضاء نقطة انطلاق لدعم المقاولة النسائية، المغرب
20- مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية، اليمن
21- Wedyan Association for Society Development, Yemen
22- منصة العدالة الإجتماعية، مصر
23- Karam Shaar Advisory, Syria
24- Centre de Développement de la région de Tensift, Morocco
25- Lebanon Eco-Movement, Lebanon